قراءة في سياسة مصر الخارجية خلال عام

محمد أوزكان

باحث سياسي

الملخص:

من أبرز القضايا التي شكلت مصدر 'خوف' بالنسبة للكثيرين في الغرب بعد ثورة الـ 25 من يناير في مصر هو التغيير الجذري الذى كان متوقعا أن تشهده السياسة الخارجية المصرية في حال انتخاب رئيس مدنى لمصر. ولكن ما التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة؟ هذا المقال يلقي الضوء على السياسة الخارجية المصرية في عام وتحديدًا فترة ولاية محمد مرسي، ويحاول إثبات أن السياسة الخارجية المصرية دائما واجهت مشكلة تاريخية تمثلت في إيجاد توازن بهويتها الثلاثية. لقد كانت السياسة الخارجية المصرية دائما قوية وتعمل لصالح البلد، كلما اعتمدت على الهوية الثلاثية (العربية والأفريقية والأوروبية / الغربية) وتلاحمت معًا. لكن كلما غاب هذا التوازن عند صنع السياسة الخارجية، خسرت مصر نفوذها وموقعها الاستراتيجيين في المنطقة وخارجها. وكانت هناك محاوله من مرسي لجعل هذه الهوية الثلاثية جزءًا من صميم سياسته الخارجية. ومع ذلك، لا ينبغي على المرء أن يسيئ الحكم على الرئيس المعزول مرسي ويفرط في الإتهامات او المبالغة في تقديرها، حيث إن التحول السياسي الداخلي يتطلب المزيد من الاهتمام.

كانت الاضطرابات السياسية الداخلية والاحتجاجات والمعارضة لقرارات الرئيس المعزول محمد مرسي فترة ولايته هي القضايا اليومية في وسائل الإعلام المحلية والدولية على حد سواء. ومع ذلك، كانت الإصلاحات في البلاد تجري على كافة المستويات بشكل كبير دون غطاء إعلامى يذكر، بما في ذلك السياسة الخارجية. لكن، من أبرز القضايا التي شكلت مصدر «خوف» بالنسبة للكثيرين في الغرب بعد ثورة الـ 25 من يناير في مصر هو التغيير الجذري الذى كان متوقعا أن تشهده السياسة الخارجية المصرية في حال انتخاب رئيس مدنى لمصر. ولكن ما التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة؟

على الرغم من أنه لم يكن واضحًا انذاك ما إذا كانت مصر لديها القابلية لأن تعود إلى مكانتها المؤثرة في المنطقة كما كانت في الماضي، إلا أن الوقت قد حان لتقييم سياسة القاهرة الخارجية بعد الثورة. إلى أين تسير السياسة الخارجية المصرية؟ ما هي التداعيات الإقليمية والعالمية؟ هل يمكننا أن نتحدث عن سياسة خارجية «جديدة» أو «ثورية» كنتيجة طبيعية للثورة؟

رؤية تركية
2013 - 7
108 - 97

التركة

لتقييم مسار السياسة الخارجية المصرية الحالية بشكل أفضل فترة ولاية مرسي، لابد من معرفة خلفية التطورات وتركة الرئيس السابق محمد حسني مبارك. في الواقع، يمكن للمرء الحديث عن ثلاث لحظات في تاريخ مصر الحديث، عندما كانت أمام القاهرة فرصة لتشكيل التطورات في المنطقة: الأولى كانت في الخمسينيات والستينيات، والثانية؛ بعد الثورة الإيرانية. وفي حين استغلت القيادة المصرية الأولى لصالحها، إلا أنها أضاعت الثانية في الثمانينيات. أما بعد انتخاب اول رئيس مدنى عقب الثورة كان من المفترض ان تكون مصر مقبلة على فترة ثالثة يشهد فيها العالم العربي إعادة هيكلة اجتماعية وسياسية عميقة بعد اندلاع الثورات الشعبية. وكما يحدث دائماً في كل فترة من الفترات، خاصة وانه كانت هناك توقعات هائلة ينتظرها الجميع من مصر، الا ان مصير هذه الفرص شقت طريقها نحو النفق المظلم.

وبالنظر إلى الفترة الأولى يتضح أن القاهرة كانت المحرك الرئيس في المنطقة في فترة الخمسينيات والستينيات. ويرجع هذا لعدة أسباب؛ أهمها، كانت القيادة المصرية السياسية والفكرية/ الخطابية هي المهيمن على القضايا الرئيسة في المنطقة. فقد دافعت القاهرة عن القومية العربية، وأقامت اتحادًا مع سوريا، لم يدم طويلًا، تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة بين عامي 1958-1961. وتم إنشاء جامعة الدول العربية بدعم من القاهرة، التي كانت مقرًّا

لها لفترة طويلة، وكانت بمثابة منتدى لمناقشة قضايا الشرق الأوسط. لقد كانت القاهرة العاصمة الرئيسة للتشاور ورحلات صنع السياسات للزعماء الأجانب والإقليميين خلال هذا الوقت. وأعتبر الرئيس المصري جمال عبد الناصر الزعيم الطبيعي للعالم العربي على المستوى الشعبي والحكومي في المنطقة على حد سواء. لكن هذا الموقف تجاه عبد الناصر ومصر تغير بشكل تدريجي بعد حرب 1967، ثم تصاعد في منتصف السبعينيات عندما زار الرئيس أنور السادات إسرائيل، وتم التوقيع فيما بعد على معاهدة السلام في عام 1979.

مرة أخرى، بـدأت الديناميات الإقليمية تتغير –الفـترة الثانية –لصالح مصر سياسـيًّا واسـتراتيجيًّا بعـد الثمانينيات فصاعـدًا. فقد تم اسـتبعاد إيران مـن السياسـة الإقليمية في الـشرق الأوسـط، بعـد الثـورة الإيرانيـة في عام 1979، ممـا أدى إلى ظهور فراغ كان من الممكن أن تشـغله مصر. كما دارت حرب بين اثنـين من القـوى الكـبرى في المنطقـة؛ إيران والعراق، اسـتمرت لأكثر من ثماني سـنوات بـين عامـي 1980 و1988، خلقـت هـي الأخـرى فراغًا آخر يحتاج لمن يشـغله. ودائمًا أراد العـراق أن يتولى زعامة العرب، لذا كان المنافـس الرئيـس لمصر. لكـن في الثمانينيات، تغـيرت الديناميات الإقليميـة لصالح مصر، ولم يكن هناك منافس قوي للقاهرة في الشرق الأوسـط. وعـلى الرغم من اسـتبعاد القاهرة بسـبب توقيـع اتفـاق السـلام مـع إسرائيل، فإن عـودة القاهـرة إلى العالم العـربي والنظام السياسي في الشرق الأوسـط لم تستغرق وقتًا طويـلًا وذلـك بفضل الثـورة الإيرانيـة، فتم رفـع تعليق عضوية مصر في المنظمات الدولية مثل منظمة المؤتمر الإسـلامي في عام 1984. وعـلاوة عـلى ذلـك، في نهايـة التسـعينيات، تغـيرت الديناميـات الدوليـة والإقليمية مرة أخـرى لصالح القاهـرة: فكان غـزو العراق للكويت، وتدخـل الولايـات المتحدة لحماية الكويـت. ولم يعـد العـراق المنافـس الرئيس لمـصر في الـشرق الأوسـط. وبالمثـل، فتحت نهاية الحرب الباردة في عام 1989 الباب أمام القاهرة للعب دور هام على الأقل في الشؤون الإقليمية. فكانت هناك جهود السلام لوضع حد للـصراع الدائـر بين إسرائيل وفلسـطين في أوائـل التسـعينيات. وبعبـارة أخـرى، كانـت هناك فرصـة أمـام القاهـرة للتأثير في الأوضـاع في المنطقـة. لكـن لم يحـدث ذلك، بـل على النقيض، انخفض كلٌّ من نفوذ مصر ومصداقيتها في المنطقة وبـدأ العديد ينظرون إلى مصر على أنهـا "عميل" للغرب، وخاصة للولايات المتحدة.

باختصـار، مـن الإنصـاف القـول إن الساسـة والدبلوماسيين المصريين شاركوا في معظم الاجتماعات المتعلقة بالشرق الأوسط، ولكن نفوذهم كان محدودًا أو معدومًا بالنظر إلى حجـم بلدهم وتعداد سـكانه ومـوارده. لكـن مع اندلاع الثورة في عام 2011، بدأت

الفترة الثالثة. وأصبحت مصر مرة أخرى مركز جذب يتطلع اللاعبون الإقليميون والعالميون إليه وينتظرون منه الكثير.

التحديات

بالطبع، لم تخلو هذه الفترة التى تلت الثورة من التحديات. ومن أبرز وأهم التحديات التي واجهت سياسة مصر الخارجية هى تراثها وهويتها التاريخية. فمن المعروف أن السياسة الخارجية امتداد للهويات الموجودة في المجتمع. لذا واجهت السياسة الخارجية المصرية دائمًا مشكلة تاريخية تمثلت في إيجاد توازن بهويتها الثلاثية؛ العربية والأفريقية والأوروبية، من خلال البحر الأبيض المتوسط. منذ عهد محمد علي باشا، كان هذا التحدي فكريًّا وسياسيًّا. وفي بداية القرن العشرين، كان الحصول على الاستقلال هو الشغل الشاغل لكل المصريين، وكانت حركة الاستقلال والخطاب المناهض للاستعمار، إلى جانب الإسلام، عنصرًا مهمًّا في فهم المصريين للعالم. وظهر هذا بوضوح في نهج مصر تجاه القضية الفلسطينية، خاصة في الثلاثينيات.

لكن بعد وصول جمال عبد الناصر إلى السلطة، تغير هذا التوازن الثلاثي لصالح القومية العربية على حساب الهويات الأخرى، وإن كانت هناك علاقات وروابط أفريقية من خلال حركة عدم الانحياز والخطاب المعادي للاستعمار. ومع ذلك، لم يكن هذا سوى خطاب شعبوي لم يقدم أي شيء ملموس للسياسة الخارجية. أما خلال عهد أنور السادات، بدأ هذا التحول في التركيز على الهوية الغربية، وابتعد عن عناصر القومية

تأثير مصر المحدود في القضية الفلسطينية وفي الدول العربية ما هو إلا نتيجة مباشرة لإهمال البعد العربي فى سياستها الخارجية

العربية والأفريقية، ولا سيما بعد اتفاقية كامب ديفيد. وبعد اغتيال السادات، واصل الرئيس الجديد حسني مبارك نفس النهج، وأصبحت الأبعاد الأفريقية والعربية أقل وضوحًا في صنع السياسة الخارجية، باستثناء بعض الأزمات التي اضطرت فيها القيادة المصرية في بعض الأحيان إلى اتخاذ مواقف، مثل الانتفاضة، وعملية أوسلو للسلام وما إلى ذلك. ومع ذلك، كان يُنظر إلى مصر على اعتبارها تابعًا وليس لاعبًا يمتلك وجهة نظر في السياسة الخارجية. وهكذا ظل البعد الغربي في السياسة الخارجية، نهجًا أحادي الجانب لرئاسة مبارك.

وفي عام 2011، بعد الثورة، اتضح أن هذا النهج الأحادي الجانب غير قابل للاستمرار، ويشكل تهديدًا للمصالح الحيوية لمصر في المنطقة وخارجها. فمصر، بموقعها وتاريخها، لا ينبغي أن تفضل جانبًا على الجوانب الأخرى، فقد ثبت أن ذلك كارثيّ. لذا اعتبر أن المناقشات التى دارت سابقاً بشأن تقاسم مياه النيل مع الدول الأفريقية المختلفة (وخاصة إثيوبيا) لم تكن إلا نتيجة مباشرة لإهمال البعد الأفريقي في السنوات السابقة. وبالمثل، فإن تأثير مصر المحدود في

التحدي الثاني الأكبر الذي واجه سياسة مصر الخارجية هو استعادة الثقة في المنطقة وخارجها

القضية الفلسطينية وفي الدول العربية ما هو إلا نتيجة مباشرة لإهمال البعد العربي.

والسؤال هو، هل يمكن أن توفّق مصر بين هويتها الثلاثية في سياستها الخارجية؟ بالرغم من أن ذلك لا يزال غير واضح، إلا أن هناك دلائل على أنها تريد أن تفعل ذلك. بعد الثورة في بداية عام 2011، استطاعت وزارة الخارجية أن تتغلب على جهاز المخابرات، صاحب اليد العليا في العلاقات الخارجية في الماضي. فتم تعيين نبيل العربي، الشخصية المعروفة في مجال السياسة الخارجية وزيرًا للخارجية. وهنا ينبغي أن يُنظر إلى انفتاح نبيل العربي على أفريقيا والإنخراط المباشر مع إثيوبيا على أنه جزء من هذه الرغبة في التوفيق بين الهوية الثلاثية، على الرغم من أنه جاء نتيجة للوضع الحرج في حوض النيل. كذلك فإن جهوده للمصالحة بين الفصيلين الفلسطينيين: فتح وحماس، والرغبة في إقامة علاقات دبلوماسية مع إيران، والمحادثات مع الدول الخليجية، وخاصة المملكة العربية السعودية، يمكن النظر إليها على أنها جهود لتطبيع هوية مصر العربية والشرق أوسطية في السياسة الخارجية. أيضًا تجاوز العربي النهج التقليدي، وبدأ في التقارب مع إيران وحدث انفتاح محدود على الحدود مع غزة. لكن عندما أصبح العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية في يوليو 2011، خفتت هيمنة وزارة الخارجية ورؤيتها.

أما خليفته، الدبلوماسي محمد كامل عمرو، فليست لديه أية طموحات في السياسة الخارجية. ومع ذلك، عندما تم انتخاب محمد مرسي رئيسًا للبلاد، أصبحت السياسة الخارجية مرة أخرى من أهم الموضوعات على جدول أعمال الدولة. الرئيس مرسي لم يصنع السياسة الخارجية وحده، ولكن تم اتخاذ القرارات السياسية بالتشاور مع الشخصيات البارزة داخل الجماعة وحزب الحرية والعدالة. وتجلى هذا بوضوح في تعيين عصام الحداد مساعدًا لرئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية والتعاون الدولي. فالحداد، عضو بمكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين، ويعتبره الكثيرون "وزير خارجية" الجماعة بسبب شبكة اتصالاته الواسعة بالجهات الفاعلة الغربية. لذا فإن المهتمين بصنع السياسة الخارجية، يلاحظون التطورات، وأن مرسي –انذاك –كرئيس لمصر وحزب الحرية والعدالة على اعتباره الحزب الحاكم يريد مواصلة المسار الذي أراد العربي اتباعه.

التحدي الثاني الأكبر الذي واجه سياسة مصر الخارجية هو استعادة الثقة في المنطقة وخارجها. من الناحية النظرية، كانت سياسة مصر تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي عنصرًا مؤثرًا في تحديد مكانتها الإقليمية ودورها منذ الثلاثينيات. ويمكن

القـول إن سياسـة القاهـرة تجـاه فلسـطين لا تؤثـر فقـط في الـصراع نفسـه، ولكـن تؤثـر أيضًـا في نفـوذ القاهرة في الشـؤون الإقليمية برمتهـا. فكلـما لعبـت القاهرة دورًا بـارزًا في مثـل هـذه القضيـة الإقليميـة الرئيسـة ازداد نفوذها أيضًا في القضايـا الإقليمية الأخرى. وكلـما انتهجـت القاهرة نهجًـا ضيقًا ضاعت مصداقيتهـا وضعف نفوذهـا. الكل ينظر إلى مصر كزعيم طبيعي للأمة العربية في المنطقة، وبالتالي فإن سقف التوقعات المنتظر منها كان مرتفعاً. وأيضًا بسبب ثقل مصر وتاريخها، لا يمكنهـا أن تغيب عن أي قضيـة، في المنطقة، وخصوصًـا القضيـة الفلسـطينية، لأنها تؤثر في مصر في جميع الأحـوال. ولهذا، إذا أرادت مصر أن تلعب دورًا قياديًّا في المنطقة وتستعيد الثقة مرة أخرى، فعليها أن تبدأ إعادة صياغة خطـاب جديـد بشـأن الـصراع الفلسـطيني الإسرائيـلي في سياسـتها الخارجيـة. وهذا في غاية الأهمية ليس فقط لإيجاد سـلام للصراع الذي اسـتمر لعقود، ولكن أيضًا لمكانة مصر الدولية.

يجـادل الكثـيرون أنـه عندمـا يتـم تغيـير الحكومـة والزعـماء، فـإن هويـة الدولـة والمصالح الوطنية تتغـير تباعًا. هذا التعريف الجديد قد يكون مشـابهًا أو استمرارًا لسابقه، ولكنـه يحمـل بعدًا جديـدًا. تاريخيًّـا، أضاف كل رئيـس جديـد لمصر بعـدًا مختلفًـا لملامح السياسـة الخارجيـة القائمـة، كان بعضهـا ذا تحول جـذري، وحافـظ البعـض الآخر على الوضـع الراهـن. وبالتأكيـد، حـاول مرسي والـذى كان مفترضًا أن يكون الزعيم الجديد لمـصر، إضافة، أبعـادًا جديدة أيضًـا، ولكنها لم تكـن تحـولًا جذريًّا في السياسـة الخارجية. عمومًـا، يبـدو أنه كان قد تولد لديهم شـعور أنه كـى تعود مصر إلى الشرق الأوسـط بقوة وتستعيد الثقة والنفوذ، كان لا بد من تغيير/ الهوية الخطابية في السياسة الخارجية.

التحدي الثالث الأكبر هو رسـم خارطة للسياسـة الخارجيـة تلبـي الاحتياجـات

مصر كانت تواجه تحديات اقتصادية كبيرة بما فيها إعادة توزيع الثروة. وقد عمل البنك المركزي على الحفاظ على استقرار الاقتصاد خلال العام ونصف العام الماضيين، ولكن حقيقة أن 21 مليار دولار تم تهريبها إلى خارج البلاد، وقلة إيرادات السياحة، أثّرتا في الوضع ككل

المحلية الملحة. في هذا السياق فإن ترسيخ الديمقراطية في السياسة الداخلية والتنمية الاقتصادية كانت ولا زالت من أهم المتطلبات. وبينما كان من المتوقع أن يستغرق توطيد الديمقراطية وقتًا طويلًا، بالتوازى مع المحاولات الدؤوبة للمعارضة انذاك في اصطياد الأخطاء للتشكيك في شرعية الرئيس مرسي. على كل حال، تمكن الرئيس مرسي، إلى حد ما، من توطيد سلطته، والشعب المصري كان يدرك أنه لا أعذار لسوء الأداء. فمصر كانت تواجه تحديات اقتصادية كبيرة بما فيها إعادة توزيع الثروة. وقد عمل البنك المركزي على الحفاظ على استقرار الاقتصاد خلال العام ونصف العام الماضيين، ولكن حقيقة أن 21 مليار دولار تم تهريبها إلى خارج البلاد، وقلة إيرادات السياحة، أثّرتا في الوضع ككل. أيضًا فإن معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت تكاد تكون صفرًا، كما أدى توقف السياحة إلى خفض الأسعار لجذب السياح. ونظرًا لهذه الصعوبات، كانت التقديرات تشير إلى أن حكومة مرسي تحتاج إلى بعض الوقت، لكنها كانت على استحياء تندفع نحو التحرك بسرعة للسيطرة على الموقف. خشية ان تواجه أزمة اجتماعية بكافة المخاطر المصاحبة لها. أيضًا القضايا الاقتصادية في مصر لها أبعاد محلية كان لابد من أخذها بعين الاعتبار. فهناك العديد من الاقتصاديين الأكْفاء في مصر، لكن ليس جميعهم كانوا على استعداد للتعاون مع الحكومة الجديدة. لذا كان من الاهمية بمكان بل والضرورى الاستفادة منهم وخلق المناخ المناسب لهم في مصر وجعلهم يشعرون أن تقدم مصر سيعود بالفائدة على الجميع، وهو ماكان يشكل جزءًا من التحدي القائم حينذاك.

ما الذى كان يفعله الرئيس المعزول محمد مرسي؟

ما حاولَ وزير الخارجية السابق نبيل العربي تغييره على المستويات 'الفكرية' و"الهيكلية" في السياسة الخارجية المصرية توقف بسبب انتقاله المفاجئ للجامعة العربية. ولم يكن مرسي بعد انتخابه رئيسًا للبلاد على نفس القدر من الطموح لإحداث تحول جذري في السياسة الخارجية كما كان العربي، لكنه كان يحاول أن يسير في نفس المسار الذي رسمه العربي، لكن بطريقة أكثر تدرجًا. ومع ذلك، كانت الأولويات الاقتصادية والجهود المبذولة لإعادة مصر إلى خارطة السياسة الإقليمية والعالمية من أهم السمات المميزة للسياسة الخارجية المصرية، فزيارة الرئيس مرسي للصين، برفقه سبعة وزراء

ووفد تجاري يضم 80 من رجال الأعمال؛ وحضوره الاجتماع السنوي لحركة عدم الانحياز في طهران، يمكن أن ينظر إليهما على اعتبارهما اهتمامًا بتطوير العلاقات، وإعادة مصر إلى مكانتها في التحول الاقتصادي العالمي، وسعيًا للتعاون مع أكثر المناطق التي تم إهمالها في العلاقات الخارجية بعد جمال عبد الناصر.

من الواضح أن مصر كانت ستستمر في كونها رائدة للمنطقة في مجال السياسة الخارجية على الرغم من المسارات المختلفة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والتنوع المتزايد الذي شهده العالم العربي في أعقاب الانتفاضات.

وكما نوقش في الجزء السابق، كانت السياسة الخارجية المصرية دائمًا قوية وفي صالح البلد كلما قامت على الهوية الثلاثية وبطريقة مترابطة. لكن كلما غاب هذا التوازن عند صنع السياسة الخارجية، فقدت مصر نفوذها وموقعها الاستراتيجيين في المنطقة وخارجها. كما حدد توازن هذه الهوية الثلاثية نطاق سياسة القاهرة الخارجية و«مجال نفوذها». من هذا المنظور، من الممكن القول إن الرئيس مرسي قد إتخذ بعض الخطوات لتأكيد هذه الهوية والروابط الثلاثية. وربما، فسر هذا لماذا لم تكن أول رحلاته إلى الولايات المتحدة أو أوروبا، ولكن إلى إثيوبيا والمملكة العربية السعودية والصين وإيران. وعندما شارك في قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، أكد مرسي أهمية أفريقيا بالنسبة للقاهرة، وكان أول رئيس مصري منذ عام 1995 يشارك في اجتماع للاتحاد الأفريقي. وعلاوة على ذلك، فإن زياراته إلى السودان وإثيوبيا لا تظهر فقط اهتمامه بتطوير البعد الأفريقي في السياسة الخارجية، ولكن أيضًا تعد مؤشرًا على اعتراف مصر بأهمية ودور أفريقيا، ليس فقط كشريك في مجال كرة القدم، بل كشريك استراتيجي.

حقيقة أن الرئيس مرسي جاء من خلفية إسلامية، جعل الكثير من الناس يتساءل عن علاقاته مع الغرب (والولايات المتحدة).. يبدو أنه كان يفضل العلاقات العقلانية القائمة على المصالح المتبادلة مع الغرب، بدلًا من السياسة الخارجية المندفعة عاطفيًّا، مع تأكيد أن مصر ليست لاعبًا 'سلبيًّا' في هذه العلاقة، بل هي لاعب "فاعل". كما أن زيارته للولايات المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة، ولقاءاته بمسؤولي الاتحاد الأوروبي في بروكسل وزياراته لإيطاليا وألمانيا، كلها كانت تهدف بالأساس إلى تمهيد الطريق لعلاقة عاقلة وبناءة للطرفين. ومع ذلك، لا يزال الجدل قائمًا حول نطاق وطبيعة العلاقات "السياسية" مع الغرب، بدلًا من أن يصبح دعم اقتصاد مصر هو القضية الرئيسة لكلا الجانبين.

ربما، الجانب الأكثر أهمية في سياسة القاهرة الخارجية هو تحركاتها تجاه الشرق الأوسط. على سبيل المثال، شدد الرئيس مرسي ابان حكمه خلال زيارته إلى الرياض

على متانة العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية، بوصفهما أكبر دولتين عربيتين. كما بذل مرسي جهودًا لتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع إيران. وبعد زيارة مرسي لطهران، زار الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد القاهرة للمشاركة في أعمال قمة منظمة التعاون الإسلامي. أيضًا أطلقت القاهرة مبادرة سلام لحل النزاع في سورية بإشراك إيران إلى جانب تركيا ومصر. لكن هذه المبادرة الثلاثية لم تكن ذات جدوى لكون الظروف والمتغيرات التى لاحقتها فضلا عن عدم تنحّ بشار الأسد ابقت الوضع قائماً على ما هو عليه. ومع ذلك، وكان من الممكن لو بقيت الأوضاع على ماهو عليه ولم يتم الإطاحة بمرسي أن تسهم في فترة إعادة الإعمار بعد تنحيه أو إيجاد حل دائم للأزمة السورية. فضلًا عن امكانية ان تتحول حينذاك هذه المبادرة إلى جهاز، تستطيع من خلاله مصر إظهار نفوذها في الشؤون الإقليمية أو تصبح منبرًا تستطيع من فوقه الدول الثلاث الرئيسة في الشرق الأوسط مناقشة القضايا الإقليمية والتشاور.

على الرغم من كل هذه التحركات والنشاط في المنطقة، كان لابد من الإشارة إلى أن الشرق الأوسط كان الحلقة الأضعف في السياسة الخارجية المصرية حتى الهجوم الإسرائيلي على غزة في نوفمبر 2012. ومن المثير للدهشة أن القاهرة كانت صامتة بشأن غزة والتطورات الأخرى في فلسطين. لكن عندما هاجمت إسرائيل غزة في نوفمبر 2012، لم يكن أمام مصر شيء سوى الاستجابة للتطورات. فاستدعت مصر سفيرها إلى القاهرة للتشاور، وأرسلت جامعة الدول العربية وفدًا إلى غزة بقيادة الأمين العام نبيل

للمرة الأولى، يتم انتخاب رئيس مدني وتكتسب عملية التحول الديمقراطي زخمًا في مصر. كما أن المناقشات حول مستقبل البلاد أصبحت لا تقتصر على النخبة، بل شملت قطاعات واسعة من المجتمع

العربي. وبذل الرئيس مرسي جهودًا ملحوظة للتوصل إلى هدنة بين إسرائيل وحماس. لقد أجبر هذا الهجوم الأخير على غزة، مصر لأول مرة منذ عقود إلى اتخاذ موقف مؤيد للفلسطينيين، وأن تؤكد دورها كلاعب فاعل مستقل في المنطقة.

بعد كل هذه الأشياء، لعل السؤال الملح الذي يطرح نفسه هو هل من العقلانية أن يحدث تغييرًا في السياسة الخارجية في مصر في وقت قصير؟ إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حقيقة أن الأولوية الرئيسة هي تنظيم السياسات الداخلية لمصر، في الواقع، إن إعادة هيكلة العلاقات المدنية العسكرية البيروقراطية، وإصلاح الإدارات المحلية، والأهم من ذلك إجراء تغييرات هيكلية كبيرة لتمهيد الطريق أمام التطورات الاقتصادية هي القضايا التي كان من المفترض تفعيلها لتعزيز السياسة الخارجية المصرية حينذاك من هذا المنظور، فإنه ليس من الأهمية في عالم اليوم التمييز بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. لكن بالنسبة لمصر، من الضروري تنظيم كلتيهما. على كل حال، من الإنصاف القول إن القاهرة في عهد الرئيس مرسي كانت حريصة على أن تكون أكثر تأثيرًا في المنطقة وخارجها.

الخاتمة: كيف يبدو المستقبل؟

لقد فتحت الثورات في العالم العربي ومصر آفاقًا وتحديات جديدة أمام السياسة الخارجية فترة تولى مرسي الحكم وماقبلها، كما فتحت الأبواب أمام فرص جديدة في المنطقة وخارجها على حد سواء. وللمرة الأولى، يتم انتخاب رئيس مدني وتكتسب عملية التحول الديمقراطي زخمًا في مصر. كما أن المناقشات حول مستقبل البلاد أصبحت لا تقتصر على النخبة، بل شملت قطاعات واسعة من المجتمع. وعلى الرغم من أن القضايا المحلية كانت الأهم، إلا أن السياسة الخارجية كانت قد احتلت حيزًا كبيرًا من المناقشات في الأوقات الحرجة.

وثمة ملاحظتان متناقضتان على المستوى المجتمعي في مصر بعد الثورة؛ من جهة، قوة

على الرغم من كل هذه التحديات الكبيرة التى كانت تلتف حينذاك بالرئيس مرسي إلا أنه كان يسير بخطى ثابته وحسيسة نحو ترسيخ الهوية الثلاثية من حيث تمهيد الطريق لخطاب جديد

الشعور بالوطنية وتنامي الشعور بالكبرياء والعزة، وإن كان في بعض الأحيان بطريقة شوفينية (فيها مغالاة في التعصب). ومن ناحية أخرى، هناك خوف متزايد، وأحيانًا هوس، أنهم ربما لن ينجحوا، وإن نجحوا فإنهم سيحصلون على شيء لم يبحثوا عنه. هذا المزاج المتقلب بين التفاؤل والتوقعات المرتفعة وخيبة الأمل هو السمة التى بدت الأكثر انتشارًا بين المصريين في ذلك الوقت. وكان من الواضح أن مصر كانت ستستمر في كونها رائدة للمنطقة في مجال السياسة الخارجية على الرغم من المسارات المختلفة للبلدان التي مرت ولا زالت بمرحلة انتقالية مع التنوع المتزايد الذي شهده العالم العربي في أعقاب الانتفاضات. ففي مصر وحدها كانت تظهر بوضوح تطلعات وتناقضات الإصلاح العربي، لكن إذا تزعزع استقرار مصر، فلن يكون لها دور إقليمي كبير. وهو ماتجلى بشكل كبير وتحقق عقب أحداث الثلاثين من يونيو وتحديدا بعد ثلاثة أيام من هذا التاريخ والإطاحة بالرئيس محمد مرسي.

وعلى الرغم من كل هذه التحديات الكبيرة التى كانت تلتف حينذاك بالرئيس مرسي إلا أنه كان يسير بخطى ثابته وحسيسه نحو ترسيخ الهوية الثلاثية من حيث تمهيد الطريق لخطاب جديد. وكان من ادله ذلك، أن سياسته الخارجية قد حظت بشعبية كبيرة. وطفى على السطح ضرورة الحديث عن حل للقضايا العالقة في السياسة الخارجية في تلك الفترة، الأمر الذي من شأنه أن يظهر جدية القاهرة ويقوي من مصداقيتها. وكما تمت مناقشة النهوض بالديمقراطية والتغيير والثورات في الشرق الأوسط، في هذا السياق، كانت عودة مساهمات مصر الفكرية للشرق الأوسط أمر في غاية الأهمية. ببساطة، لأنه بدون مصر لا يستطيع العرب أن يدخلوا في حرب أو سلام مع المنافسين الإقليميين أو الدوليين. وبدون تشجيع ودعم مصر، فإن إقامة أمم أفريقيا المتحدة يعد حلمًا وخيالًا.

وبالمثل، لذا فإن غياب دور مصر النشط عن القضايا والسياسة الأفريقية، يعني أن شمال أفريقيا لن يكون أبدًا جزءًا أساسيًّا من أفريقيا من الناحية الفكرية والسياسية والاقتصادية. حينها تم استشعار ضرورة ان تسعى مصر لاكتشاف المزيد من الفرص في أفريقيا، أكثر من كرة القدم، بالتوازى مع المزيد من الفرص في السياسة العربية، أكثر من القضية الفلسطينية، لما في ذلك الكثير من فوائد وانعكاسات إيجابية للانخراط مع الدول الغربية أكبر بكثير من المعونة الأمريكية والتعويل عليها. والأهم من كل هذا، أنه سيكون هناك المزيد من الكرامة والاحترام والمنفعة والنفوذ (والعبء في بعض الأحيان أيضًا) في العلاقات الخارجية، فقط عندما يدرك المصريون أنهم أهم بكثير، أكثر مما يتصورون، بالنسبة للسياسة الإقليمية والعالمية....